

هيومن رايتس ووتش: النظام السعودي يواصل قمع الناشطات الحقوقيات

أدانت "هيومن رايتس ووتش" امس الأربعاء، اعتقال السلطات السعودية لسمر بدوي، الناشطة في حقوق المرأة المعروفة دوليا، ونسيمة السادة، الناشطة في المنطقة الشرقية، باليومين الماضيين. وذكرت المنظمة المعنية بحقوق الإنسان، في تقرير لها نشرته على موقعها الإلكتروني أن "بدوي والسادة" آخر ضحايا حملة حكومية غير مسبقة على حركة حقوق المرأة، بدأت في 15 مايو 2018 وأسفرت عن اعتقال أكثر من 12 ناشطة وناشطا.

وبحسب التقرير تشتهر "بدوي" الحاصلة على "الجائزة الدولية للمرأة الشجاعة" الأمريكية لعام 2012، بتحدي نظام ولاية الرجل التمييزي في السعودية. وكانت إحدى أوائل النساء اللواتي طالبن السلطات

السعودية بالسماح للمرأة بقيادة السيارة وكذلك حق التصويت والترشح في الانتخابات البلدية. كما عملت السادة، وهي من مدينة القطيف الساحلية، في حملة طويلة من أجل رفع حظر القيادة ونيل المرأة حقها الشرعي.

وقالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "يشير اعتقال سمر بدوي ونسيمة السادة إلى أن السلطات السعودية ترى أن أي معارضة سلمية، سابقة أو حالية، تهددا لحكمها الاستبدادي."

وتابعت: "بعد الاعتقالات التعسفية الأخيرة لرجال أعمال وناشطات حقوق المرأة ورجال الدين الإصلاحيين، على حلفاء وشركاء السعودية التساؤل حول المعنى الحقيقي لـ 'الإصلاح' في بلد يتجاهل سيادة القانون".

وقامت السلطات السعودية، تحت إشراف ولي العهد محمد بن سلمان، بتكثيف الاعتقالات والملاحقات الأمنية ضد المعارضين والناشطين منذ أوائل 2017. مع تصاعد الاعتقالات، كانت بدوي والسادة، مثل غيرهما من نشطاء حقوق المرأة الذين اعتقلوا مؤخرا، التزمنا الصمت في وسائل الإعلام الاجتماعي وغيرها من المنابر العامة، بحسب التقرير.

واستهدفت السلطات السعودية بدوي وضايقتها لسنوات، بالإضافة إلى دفاع بدوي عن المساواة للمرأة، قامت بحملة نشطة من أجل إطلاق سراح زوجها السابق وشقيقها من السجن.

في 30 يوليو/تموز، اعتقلت السلطات أيضا أمل الحربي، زوجة الناشط السعودي الرائد فوزان الحربي الذي يقضي حكما بالسجن 7 سنوات بسبب عمله مع "جمعية الحقوق المدنية والسياسية في السعودية"، وهي إحدى أولى المنظمات المدنية في البلد. من غير الواضح لماذا استهدفت السلطات السعودية الحربي.

وبدأت حملة القمع الأخيرة ضد ناشطات حقوق المرأة قبل أسابيع من رفع الحظر على قيادة المرأة للسيارة الذي طال انتظاره في 24 يونيو/حزيران، وهو الحظر الذي شنت عديد من الناشطات المحتجزات حملات ضده.

واتهمت السلطات عديدا من المعتقلين بارتكاب جرائم خطيرة، بما فيه "التواصل المشتبه فيه مع أطراف أجنبية"، بموجب حجج قانونية ضعيفة. نفذت وسائل الإعلام الحكومية حملة مقلقة ضدهم، واصفة إياهم بـ "الخونة".

